

رعوف عباس ومنطلقاته الفكرية

2008/06/23

د. ناصر إبراهيم

يعد الدكتور رعوف عباس أحد أبرز المؤرخين علي الساحة المصرية والعربية الذين ساهموا بقوة واقتدار في تطوير الكتابة التاريخية المعاصرة: فهو صاحب مدرسة في التاريخ الاجتماعي، تولى من خلالها تكوين جيل من الباحثين في تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي، وله إنتاج قيم ومتميز (كمًا وكيفًا)، يشكل علامة فارقة في تطور شكل الكتابة التاريخية العربية والمصرية المعاصرة. ولا بد أن نعترف بداية أن محاولة تقديم تقييم عام لمساهماته العلمية في مجال تخصصه (التاريخ الحديث والمعاصر) مسألة ليست هينة أو سهلة: فلهذا المؤرخ الفذ أكثر من خمسين مؤلفًا (سوي ترجماته) تفيض بالكثير من الأفكار والرؤي التحليلية الجديدة في قراءة التاريخ الحديث والمعاصر.

ونحاول في هذا المقال المركز كشف البعد الفلسفي في كتاباته أو بالأحرى الإمام بالمنطلقات الفكرية التي تشكلت مرتكزات أساسية في رؤيته وتفسيراته للتطورات التي مرت بها مصر في حقبتها الحديثة والمعاصرة. وفي تقديرنا أن ثمة ثلاثة منطلقات فكرية أساسية ترتكز عليها تحليلاته في جُلِّ دراساته وبحوثه التاريخية، يأتي في مقدمتها: رفضه لقبولة تاريخ المجتمعات في إطار ما أطلق عليه "النظريات النموذج" التي تحاول تفسير التاريخ من منظور أحادي النظر، يتسم بالصرامة والتعميم، وينعمد إغفال التباين الواضح بين المجتمعات، إذ يعمل أصحاب هذا الاتجاه علي التقاط المادة التاريخية التي تتفق مع "ال قالب النظري" الذي يروجون له، وتستبعد في المقابل عشرات الدلائل والشواهد التي تتناقض مع أسس النظرية، مما يجعلنا في النهاية أمام "منتج مشوه" لا يساير الواقع التاريخي.

وبين الدكتور رعوف عباس أن الأخذ بهذا التفسير (الأحادي النظر) وقعوا في تناقضات شديدة عند تفسيرهم لتاريخ مصر الحديث: فكل منهم حاول تطبيق النظرية بحذافيرها دون مراعاة الظروف الموضوعية لتطور كل مجتمع، وتباين الموروث الثقافي والاجتماعي، وتفاوت درجة الاستجابة للتحديات التي يتعرض لها كل مجتمع. وعنده أن "المجتمع لا يمكن أن يشكّل في قالب معين، فهو كائن عضوي متغير تحكم تطوره ظروف موضوعية مادية لا تتفق بالضرورة مع بعضها البعض من حيث المظهر والجوهر، ولا تتساوي بالضرورة-أيضًا- من حيث ما تتركه من أثر علي المجتمع، فوجودها وطبيعتها ودورها في دفع التغيير يختلف اختلافاً جذرياً من مجتمع إلي آخر"، ولذلك يري أنه من غير المقبول استخدام إطار نظري بعينه لتفسير تطور مجتمع ما تختلف ظروفه ومراحل تطوره اختلافاً بينا عن المجتمعات الأخرى.

يد أن ذلك لا يعني أن د. رعوف عباس يطرح المقولات النظرية جانباً، أو أنه يتخذ منها موقفاً سلبياً، بل علي العكس من ذلك تماماً نجده يؤكد أهمية الاستفادة من النظرية في تفسير (بعض) مراحل تطور المجتمع التي تصلح النظرية كأداة منهجية لتحليلها، وأن علي المؤرخ أن يتجنب الانتقائية في استخدام المادة التاريخية، والتزام النظرية النقدية، وتحاشي التعسف في توظيفها في تفسير الحالة التي يدرسها. ولطالما أكد في دراساته أن ثمة تعددية وتنوعاً في أنماط التطور التي يمر بها كل مجتمع، ومن ثم فالنظرية عنده لا تصلح للتعميم الذي يضرب صفحاً عن التباين الواضح بين كل مرحلة وأخرى، ولا يمكن التعامل مع كل المجتمعات في سياق واحد يساير بالضرورة تلك الأطر النظرية الصارمة. ومن هنا ظل يؤكد رفضه للقوالب النظرية (مثل الاستبداد الشرقي أو النمط الآسيوي أو نظرية دعاة التحديث ونظرية المجتمع الخراجي) مؤكداً أن ليس ثمة قانون واحد يحكم تطور المجتمع، أي مجتمع.

ويتمثل المنطلق الفكري الثاني، في دراسات وبحوث الدكتور رعوف عباس، في رفضه التركيز علي تفسير التطور والتغيير الذي يطرأ علي المجتمعات من خلال ما يعرف بـ"المؤثر الخارجي" فذلك ليس سوي عامل

واحد، وحركة تطور المجتمعات تتسم بالتعقيد والتداخل بين العوامل الذاتية الكامنة في المجتمع، والتي تدفع حركته التاريخية، وبين العامل الخارجي الممثل في "مجيء الغرب" الذي شكّل تحدياً قوياً للمجتمعات التي غزاها واستعمرها. ويرى د. رءوف عباس أنه من الضروري وضع "المؤثر الخارجي" في سياقه التاريخي العام، وتقييم مساهمته الحقيقية في التغيير دون مبالغة، ودون أن نغض الطرف عن العوامل المحلية التي تلعب دوراً في تقديره دوراً محورياً في التغيير. في هذا السياق جاء رفضه لاعتبار مجيء الغرب (ممثلاً في الحملة الفرنسية 1798-1801) شرطاً أساسياً لقيام نهضة مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حقاً أفاد محمد علي باشا من النتائج التي تمخض عنها هذا الاحتلال- قصير الأمد- خاصة إزالة الطبقة المملوكية من السلطة، وأفاد- أيضاً- من الخبرة الأجنبية الأوروبية في شتى المجالات، إلا أن ذلك كان علي نطاق محدود، وظلت اليد العليا في حركة الإصلاح التي أدخلها محمد علي باشا لعناصر عثمانية (تركية) أو مصرية، وجاء نسق الإصلاح مختلفاً عن النمط الغربي، ملبياً للظروف الموضوعية للمجتمع المصري التي تضرب بجذورها في أعماق تاريخ مصر عبر العصر العثماني. ومن هنا ينتهي إلي ضرورة أن نأخذ في الاعتبار مسألة الاستمرارية للكثير من الظواهر التاريخية، وأن فهم وتقييم تجربة مصر في القرن التاسع عشر لا يمكن أن تتم بمعزل عن دراسة التطورات المباشرة في القرن الثامن عشر، من أجل فهم تاريخنا القومي فهماً يستند إلي حركة ذلك التاريخ. وأحسب أن هذه الخلاصة الفكرية العميقة جدية بأن تطور شكل ومضمون كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر خارج الأطر التحقيقية المفتعلة.

ويتمثل المنطلق الفكري الثالث، الذي له علاقة بالمنطلقين السابقين في تشديده علي أهمية دراسة الموروث الثقافي والاجتماعي لكل مجتمع، إذ إن ذلك هو الرصيد التاريخي الذي يطّبع كل مجتمع بخصوصية فريدة في تطوره التاريخي: فالفن والقيم الأخلاقية والتراث الثقافي الاجتماعي تُشكل في مجملها منظومة أساسية تلعب دوراً محورياً في تشكيل حركة تطور المجتمعات، وهي المسؤولة عن اختلاف مسارات التطور بين مجتمع وآخر، يقطع النظر عن تماثل المجتمعات في بعض مراحل التطور.

ونعقد بأن هذه المنطلقات الثلاثة تُشكل لبّ الرؤية التاريخية عند رءوف عباس، وهي التي جعلت إنتاجه الأكاديمي يتميز بالطابع التحليلي، وجعلته حقيقياً بأن يكون رائد مدرسة تاريخ مصر الاجتماعي التي نضجت بصورة ملحوظة في العقود الأربعة الأخيرة، والتي يعزي إليه (وإلي بعض أبناء جيله) الفضل الكبير في نضوجها وتطورها. وإني لأسعد لو أن هذا المقال السريع أوجي إلي طالب ماجستير أو دكتوراه بفكرة تكريس جهوده في إخضاع إنتاج رءوف عباس للدراسة المجهرية لأجل تقييم حجم مساهمته العلمية والنقلة النوعية التي قام بها في تطوير مجال الدراسات التاريخية، خاصة في مجال التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة والمعاصرة.

http://www.elbadeel.net/index.php?option=com_content&task=view&id=23248&Itemid=39